بالرغم من انها تخدم أغراض التعبئة العسكرية(١٣).
على الرغم من الارتفاع الهائل في النفقات العسكرية، وعلى الرغم من أن نسبتها في العام الحالي ٧١/٧٠ ، فاقت بكثير نسبتها في الاعوام الماضية (اذ تطورت نسبة مخصصات الدفاع للدخل القومي على الشكل التالي : ٦٥/١٩٦٤ نحو ٩،٩ بالمائة ، ٦٦/١٩٦٥ نحو ٩،٧ بالمائة ، ٦٧/٦٦ حوالي ٩،٥ بالمائة ، ٦٨/٦٧ حوالي ١٢ بالمائة ، ٦٩/٦٨ نحو ١٦ ٪ ، ٧٠/٦٩ بلغت ١٨،١ بالمائة)(١٤)، وعلى الرغم من أن الموازنة العامة في اسرائيل تعادل ما يقارب ٧٠ بالمائة من الناتج القومي ، وهذه نسبة مرتفعة جدا اذا ما قورنت بأوضاع الموازنات العامة في العالم ، وعلى الرغم من أن العبء الضريبي الذي تسببه النسب المرتفعة لنفقات الدفاع ، أصبح باهظا جدا ، على الرغم من كافة هذه الامور فان الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي ما زالت تزداد نسبيا أكثر من عبء النفقات العسكرية ، بفضل تدفق المعونات الهائل وبفضل التعبئة الانتاجية الداخلية التي بلغت في العام ١٩٧٠ حدا عاليا جدا .
مع تثبيت هذه الحقيقة وربطها بما دلت عليه تجربة السنوات الماضية ، من أن المجتمع الاسرائيلي والاقتصاد الاسرائيلي قادران على تحمل كافة أعباء الحرب والاعباء الناتجة عنها من ضريبية وغيرها ، فاننا لا نجد مناصا في مقابل ذلك من تسجيل بعض القضايا الاساسية :
أ ــ من الصحيح أن التجربة دلت حتى الآن أن المجتمع الاسرائيلي تحمل بكل صبر كافة انواع الضغط والضيق في سبيل الحفاظ على أمنه وبقائه ، وصحيح أن الاقتصاد الاسرائيلي قد تمكن من استعمال موارده المتاحة بأسلوب جعله قادرا على التصدي لأزماته والخروج منها ، وصحيح أيضا ان اصدقاء اسرائيل في الخارج واليهودية العالمية ما انفكوا يقدمون الهبات والمعونات والقروض ويلبون الاحتياجات الاسرائيلية الدائمة والمتكررة ، كل ذلك صحيح ، ولكنه من الصحيح أيضا ان القوة العربية في الصراع ، بسبب أوضاعها الذاتية وتأثير تلك الاوضاع على قدرتها ، قد مكنت تلك العوامل التي عددناها من ان تأخذ مداها كاملا وتعطي ثمارها كاملة ، اذ انها (القوة العربية) لم تقنع الصابرين بعدم جدوى صبرهم ، ولم تجعل على الاقتصاد الاسرائيلي مستحيلا أن يستعمل موارده ويكيفها كما يشاء ، ولم تنجح حتى الآن في أن تضع علامة السؤال أمام أصدقاء اسرائيل في الخارج حول جدوى الدعم والعطاء والبذل .
ب ــ ان اقتصادا تتراكم فيه الديون الخارجية سنة بعد سنة ، ويستمر العجز في ميزان مدفوعاته ، وينهار الاحتياطي المتجمع فيه الى حد خطير ، ان اقتصادا يعيش حالة تأهب وحرب دائمة يعاني صعوبات بالغة ليس اقلها تصريف منتوجاته ، وهو محاط باستمرار بالعداء ، ان اقتصادا من هذا النوع ، مهما كانت قدراته ومهما كانت طبيعة المنابع التي تمده بأسباب الحياة ، لا يمكن أن يستمر طويلا دون أزمة مصيرية ، خاصة اذا استنزفت امكانياته بشكل جدي ، واضطر الى خوض حرب حقيقية ولفترة طويلة من الزمن تزيد عن ثلاثة او اربعة شهور(١٥)، يتضح خلالها أن الاكلاف تفوق حدود تحمله وقدراته .
ج ــ تبقى قضية التمويل ، والعبء الذي تسببه على السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ، من أكبر الاعباء الاقتصادية وخاصة اذا تحققت الشروط التي اشرنا لها في البندين السالفين .
المؤشر الثالث : وهو موضوع نمو حجم السكان . هذا المؤشر له أهمية خاصة في اي بحث يتناول امكانيات اسرائيل وعوامل قوتها ، وذلك للاعتبارات التالية :
أ. ان التزايد السكاني لا يشكل عبئا على المجتمع الاسرائيلي ، بل انه يعتبر ، في حقيقة الامر، واحدا من اهم ركائزه واصلبها. فالعنصر البشري هو وراء القوة الانتاجية الهائلة في القطاع الاقتصادي ، وهو دعامة المؤسسة العسكرية وقدراتها البارزة ، وهو محرك المجتمع وانجازاته الفنية والسياسية والاعلامية .